

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وثلاث وعشرين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الخميس، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد هوانغ ترونغ..... (فييت نام)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٢٣ لمؤتمر نزع السلاح.

أود، أولاً وقبل كل شيء، أن أقول لوفد أستراليا، بالنيابة عن أعضاء هذه الهيئة، كم أنا حزين لكثرة ما ألحقته الحرائق ببلاده من خسارة في الأرواح وخراب. أرجو منكم أن تبلغوا حكومتكم وعائلات الضحايا وشعب أستراليا ما يشعر به مؤتمر نزع السلاح من أسى لهذا الخطب الجلل.

والآن لدي المتكلمون الآتون في جلسة اليوم العامة: الجزائر، نيابةً عن مجموعة ال ٢١؛ والجمهورية التشيكية، نيابةً عن الاتحاد الأوروبي؛ والبرازيل؛ وباكستان؛ وكوستاريكا؛ والنمسا وفنزويلا. أعطي الآن الكلمة لسفير الجزائر الموقر، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة ال ٢١.

السيد الجزائري (تكلم بالإنكليزية) السيد الرئيس، أود بدايةً أن أضم صوت مجموعة ال ٢١، نيابةً عنها، إلى صوتك في ما أعربت عنه من عبارات العزاء والمواساة لزميلتنا الفاضلة من أستراليا وأرجو منها أن تتكرم بإبلاغ هذا العزاء إلى عائلات الضحايا في أستراليا.

إنني أدلي بهذا البيان عن نزع السلاح النووي باسم مجموعة ال ٢١.

تعبّر مجموعة ال ٢١ عن قلقها إزاء الخطر الذي يهدد به البشرية الوجود المستمر لأسلحة النووية وإمكانية استعمالها أو التهديد باستعمالها. وطالما أن الأسلحة النووية موجودة، سيبقى خطر انتشارها. ونود أن نشير، في هذا المضمار، إلى أن أول قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٦ وهو القرار ١(١)، المعتمد بالإجماع، دعا إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية. ونود أن نذكر بأن الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨ أولت لهدف نزع السلاح النووي أولوية قصوى. وعلاوة على ذلك، خلصت محكمة العدل الدولية، في فتواها الصادرة عام ١٩٩٦، إلى لزوم الاستمرار بحسن نية في المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بكل مظاهره تحت رقابة دولية صارمة وفعالة واختتامها. وأعاد إعلان الألفية الصادر في عام ٢٠٠٠ تأكيد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تسعى جاهدةً إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. لذا، فإن المجموعة تؤكد مجدداً، مثلما جاء في البيانات السابقة المدلى بها لمؤتمر نزع السلاح، أن "تحقيق نزع السلاح النووي الكامل يظل أولى أولوياتها".

وتود مجموعة ال ٢١ استرعاء الانتباه إلى المساهمات التالية التي أسهمت بها المجموعة في مداوات هذا المؤتمر حول نزع السلاح النووي، وهي:

وورقة العمل المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي وبتزع السلاح النووي، المقدمة يوم ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٩ (CD/36/Rev.1)؛

وورقة العمل المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي وبتزع السلاح النووي، المقدمة يوم ٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ (CD/116)؛

وورقة العمل المقدمة يوم ٤ شباط/فبراير ١٩٨٣ (CD/341)؛

ومشروع ولاية لجنة مخصصة للبند ٢ من جدول الأعمال، مقدم يوم ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ (CD/819)؛

ومقترح إنشاء لجنة مخصصة لتزع السلاح النووي، مقدم يوم ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ (CD/1388)؛

ومقترح بشأن برنامج العمل، مقدم يوم ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (CD/1462)؛

ومقترح بشأن برنامج العمل، مقدم يوم ٤ شباط/فبراير ١٩٨٣ (CD/1570)؛

ومشروع مقرر وولاية للجنة مخصصة لتزع السلاح، مقدم يوم ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ (CD/1571).

وقد لاحظت مجموعة الـ ٢١ عددا من البيانات الرسمية الحديثة التي أدلت بها الدول، ومنها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، وكذا ساسة وعلماء، حول المسائل المتعلقة بتزع السلاح النووي وحول رؤى عالم خال من السلاح النووي. وإن المجموعة، وهي تعتقد أن مضاعفات تلك التدابير تحتاج إلى مزيد من التحري، يحدوها الأمل في أن تقود إلى فرص جديدة لإحراز تقدم حدي بشأن نزع السلاح النووي، بما في ذلك في مؤتمر نزع السلاح.

وتعيد المجموعة تأكيد استعدادها، مشددة على التزامها بتزع السلاح النووي، لبدء التفاوض على برنامج مُمرَحَل لإزالة الأسلحة النووية بالكامل له إطار زمني محدد. وعليه، من رأينا أن إبرام اتفاقية دولية بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية سوف يكون خطوة هامة في برنامج ممرَحَل نحو إزالة الأسلحة النووية، مع تحديد إطار زمني معين. وفي هذا الصدد، تشدد المجموعة على ضرورة تطبيق المبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والتحقق والارجعة على كافة تدابير نزع السلاح النووي.

وتلاحظ مجموعة الـ ٢١ التدابير التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تحديد الأسلحة النووية وتشجيعها على اتخاذ المزيد من تلك التدابير. وفي حين أن المجموعة تكرر الإعراب عن قلقها العميق إزاء بطء التقدم صوب نزع السلاح النووي وعدم تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية نحو إتمام إزالة ترساناتها النووية، فإنها تركز على أهمية التنفيذ الفعال، خطوةً خطوة، لتدابير ملموسة بغية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وتؤكد مجموعة الـ ٢١ من جديد أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية مترابطان جوهريا ومتساندان. وإن دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل قلقة لانعدام التقدم في تنفيذ القرارات ذات الصلة والقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية وتمديدتها، ومُحصَّلة مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض تلك المعاهدة، وتعرب، في أعقاب التصعيد العسكري الأخير في قطاع غزة، عن الحاجة الملحة إلى تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط. وإن دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يظل يقلقها على الخصوص انعدام التقدم فيما يتصل بالتعهد بشكل قاطع من طرف الدول الحائزة للأسلحة النووية بإتمام إزالة ترساناتها النووية وصولاً إلى نزع السلاح النووي، وتحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها القانونية. بمقتضى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن أملها بأن يعالج مؤتمر استعراض تلك المعاهدة في عام ٢٠١٠ الوضع بفعالية وتدعو، بالتالي، جميع الدول إلى المشاركة بشكل بناء في العملية التحضيرية لهذا المؤتمر قصد الإسهام في إنجاحه.

وتؤكد مجموعة الـ ٢١ على أن التقدم في نزع السلاح النووي وفي عدم انتشار الأسلحة النووية بكل جوانبه لا بد منه لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتعيد المجموعة التأكيد بأن الجهود الرامية إلى نزع السلاح واتباع نهج عالمية وإقليمية واتخاذ تدابير لبناء الثقة أمور متكاملة وبنبغي، كلما تسنى ذلك، مواصلتها في آن معاً تدعياً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وثمة حاجة حقيقية وملحة إلى إلغاء دور الأسلحة النووية من المذاهب الإستراتيجية والسياسات الأمنية للتقليل إلى أدنى حد من خطر استعمال تلك الأسلحة في أي حين وتسهيلاً لعملية إزالتها. وفي هذا الشأن، تذكر المجموعة بدعمها القوي لأهداف قرار الجمعية العامة ٤١/٦٣ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ المتعلق بـ "تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية" وأيضاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٧/٦٣ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ المعنون "تخفيض خطر الأسلحة النووية"، كخطوات عملية لزيادة الثقة والشفافية في عملية نزع السلاح وعدم الانتشار.

وريشما تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تعيد المجموعة تأكيد ضرورة التوصل إلى اتفاق مبكر على أداة شاملة تكون غير مشروطة وملزمة قانوناً لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من أن تستعمل ضدها الأسلحة النووية أو أن تهدد باستعمالها. وفي هذا السياق، تشير المجموعة إلى الفقرات ٣٢ إلى ٥٩ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، التي أبرزت الحاجة إلى وضع ترتيبات ناجعة، حسب الاقتضاء، لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

وتشدد مجموعة الـ ٢١ على ما المغزى الذي يحمله تحقيق انضمام الجميع إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية التي مما ينبغي عليها المساهمة في عملية نزع السلاح النووي. وتكرر المجموعة القول بأنه إذا أريد بلوغ

أهداف المعاهدة بأكملها، فلا مناص من الالتزام المتواصل من لدن كافة الدول الموقعة، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وتؤكد مجموعة الـ ٢١ مرة أخرى الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتعبير عن تصميمها على ترويج تعددية الأطراف كمبدأ جوهري للتفاوض في هذين المجالين. وفي هذا الخصوص، تساند المجموعة بشدة أهداف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٧/٦٣ الصادر في عام ٢٠٠٨ بشأن "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

لذلك، تنادي مجموعة الـ ٢١ ببذل جهود متصلة للخروج من المأزق الحالي في نزع السلاح، لا سيما باعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح يكون متوازنا جامعاً. وتأمل المجموعة صادقةً أن يكون في وسع المؤتمر، في دورة هذا العام، التوافق على برنامج العمل الذي تدعو إليه حاجة ماسةً للمضي قدماً في جدول أعمال نزع السلاح.

ونظراً لالتزام مجموعة الـ ٢١ الشديد بتزع السلاح النووي، فإنها تقترح الخطوات الملموسة التالية لتعزيز هدف نزع السلاح النووي:

إعادة تأكيد الالتزام التام للدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛

وإسقاط دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية؛

وقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ تدابير للتقليل من الخطر النووي، مثل إلغاء التأهب بالأسلحة النووية وتخفيض الاستعداد التعبوي للأسلحة النووية؛

والتفاوض على صك عالمي وغير مشروط يكون ملزماً من الناحية القانونية لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في نَجوةٍ من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛

والتفاوض على معاهدة بشأن الحظر الكامل لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛

والتفاوض على معاهدة للأسلحة النووية تحظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية واستعمالها وبشأن تدميرها، مما يفضي إلى إزالة الأسلحة النووية إزالة شاملة وغير تمييزية تقبل التحقق، مع تحديد إطار زمني.

وتعرب مجموعة الـ ٢١ عن أملها في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الشروع عزمًا عاجلاً في مفاوضات نزع السلاح كجزء من برنامج عمله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر السفير السيد الجزائري، الذي تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٢١. أعطي الكلمة الآن للسيد إيفان بنتر، الذي سيتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي عن مسألتَي نزع السلاح ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

السيد بنتر (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية) أود، بادئ ذي بدء، يا سيادة الرئيس، أن أضم صوتي إلى صوتك معبرا عن التعازي لزملائنا الأستراليين. وأود أن أطلب إلى السفارة الأسترالية أن تنقل هذه الرسالة إلى حكومة أستراليا وإلى أسر الضحايا.

وقبل أن أدلي بالبيان نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أذكر الوفود بالوثيقة CD/1854، التي سبق توزيعها. وفي هذا المرجع، يمكنكم العثور على رسالتين مؤرختين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ تتعلقان بمبادرات الاتحاد الأوروبي المقدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ونص البيان الخاص بتعزيز الأمن الدولي. وهذا الجزء الأخير من هذه الوثيقة، رد الأمين العام بان كي مون على الرئيس الفرنسي، يمكن العثور عليه في مؤخرة هذه القاعة. والآن ها هما البيانان. أولهما البيان المتعلق بتزع السلاح، يليه البيان عن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وإن الدول المرشحة، وهي تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحها، وهي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا، وكذا أوكرانيا جمهورية مولدوفا تؤيد هذا التصريح.

ففي البيان الصادر يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أجملنا وجهات نظر الاتحاد الأوروبي الشاملة عن الوضع الراهن في مؤتمر نزع السلاح. وعدوني أطمئنكم، أنتم وزملاءكم في السداسية الرئاسية، أن الاتحاد الأوروبي سيواصل دعمه الكامل لعملكم الرامي إلى التغلب على المأزق الذي يوجد فيه مؤتمر نزع السلاح منذ زمن طويل. ولن ندخر جهدا لتفعيل هذا المنتدى الفريد بغية استئناف المفاوضات والعمل الموضوعي بدون تأخير.

واليوم، أتناول، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، مسألة نزع السلاح. واسمحوا لي، في البداية، أن أؤكد على أن الاتحاد الأوروبي يولي أولوية واضحة للتفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وسوف يشكل إبرام معاهد لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة هامة في عملية نزع السلاح النووي، وأيضا في تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيتناول الاتحاد الأوروبي مسألة تلك المعاهدة في بيان منفصل في وقت لاحق.

ومن العناصر الرئيسية الواردة في المقترح الحالي من برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، الوثيقة CD/1840، العنصر الداعي إلى الدخول في "المناقشات الموضوعية التي تتناول نزع

السلاح النووي ومنع الحرب النووية". والاتحاد الأوروبي على أهبة للحوض في تلك المسائل حالما يُتفق على برنامج للعمل. وفي غضون ذلك، سيستمر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في المشاركة على نحو بناء في النقاش غير الرسمي الذي يقوده المنسقون بشأن المسائل، ومنها نزع السلاح النووي.

وكانت المرة الأخيرة التي أدلى فيها الاتحاد الأوروبي ببيان رسمي في هذا المؤتمر المخصص، على وجه التحديد، لمسألة نزع السلاح النووي، هي يوم ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧. والاتحاد الأوروبي متشبت بهذا البيان. ومنذئذٍ، ما انفك الاتحاد الأوروبي يشدد على الأمن العالمي، وكذا الأمن الأوروبي، سوف يستفيدان من جهود نزع السلاح العالمية المتواصلة. ويعتزم الاتحاد الأوروبي تأدية دور كامل غير منقوص في هذا المسعى. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى العمل على الترويج للمبادرات الملموسة والواقعية التي تقدم بها الاتحاد الأوروبي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية. وكل هذه المبادرات، التي ساندها رؤساء دولنا وحكوماتنا الـ ٢٧ في كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية في "البيان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي"، الذي قدم باعتباره وثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح، أجمعها بياننا المدلى به في مؤتمر نزع السلاح يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. والعديد من تلك المبادرات لها صلة بأمور منها مؤتمر نزع السلاح وعمله بشأن مسألة نزع السلاح النووي بعينها.

وإلى جانب التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي سيعالجها الاتحاد الأوروبي في بيان منفصل، فإنه يدعو إلى تصديق الجميع على معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية، تلك المعاهدة التي كانت آخر ثمرة، وعسى ألا تكون الأخيرة، تنتج عن هذه الهيئة التفاوضية. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي أيضا إلى إكمال نظام نظامها للتحقق وإلى تفكيك كل مرافق التجارب النووية، بكيفية تكون شفافة ومكشوفة للمجتمع الدولي. وإن العلامات التي دلت مؤخرا على الزخم السياسي صوب بدء نفاذ المعاهدة المذكورة مشجعة للاتحاد الأوروبي. والبيان الصادر عن الإدارة الجديدة للولايات المتحدة تبعث على شيء من التفاؤل بالتقدم نحو هذا الهدف. ولهذا، نكرر نداءنا العاجل إلى جميع الدول التي لم تصدق على هذه المعاهدة الحاسمة، ولا سيما الدول التسع التي ما زالت دولا مدرجة في المرفق الثاني، أن توقع وتصدق على المعاهدة بلا قيد أو شرط وبدون تأخير.

وينادي الاتحاد الأوروبي بإحراز المزيد من التقدم في المناقشات الحالية بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن وضع ترتيب لما بعد معاهدة تخفيض الأسلحة الإستراتيجية يكون ملزما قانونيا وإجراء تخفيض شامل في المخزونات العالمية من الأسلحة النووية وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخاصة الدول التي تملك أضخم الترسانات. ونحيط علما ببعض المؤشرات المشجعة في هذا المضمار المتمثلة في البيانات الصادرة عن الإدارة الجديدة للولايات المتحدة.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى إدراج الأسلحة النووية التكتيكية، من طرف الدول التي تملكها، في عملياتها لتحديد الأسلحة ونزع السلاح عموماً، قصد خفض من تلك الأسلحة وإزالتها.

ويجذب الاتحاد الأوروبي أيضاً أن تقوم القوى النووية بإقرار تدابير للشفافية وبناء الثقة. ويرحب بتزايد الشفافية الذي أظهرته الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن الأسلحة التي في حوزتها ويدعو الدول الأخرى المعنية إلى أن تحذو حذوها.

ويقترح الاتحاد الأوروبي بدء التشاور على معاهدة تحظر القذائف أرض - أرض القصيرة والمتوسطة المدى.

وفي تلك المجالات المتعلقة بنزع السلاح النووي، فإن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن التقدم الملموس حقيقي. ونلاحظ أن تلك المجالات قد أشير إليها أيضاً في تقرير المنسق المعني بنزع السلاح النووي خلال دورة مؤتمر نزع السلاح في السنة الفائتة.

وسيواطب الاتحاد الأوروبي على بذل جهوده بشأن مسألة نزع السلاح النووي كذلك في سياق عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه المعاهدة، المبنية على ثلاثة أركان متداخلة، تمثل إطاراً فريداً لا يعوّض لحفظ وتعزيز السلام والأمن والاستقرار دولياً. ويتوجب صون مرجعية وسلامة تلك المعاهدة ولهذا الغاية سيستمر الاتحاد الأوروبي في الترويج لكافة الأهداف الواردة فيها. وستكون الدورة الثالثة القادمة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، التي ستعقد في أيار/مايو من هذا العام، فرصة سانحة لمواصلة التوطئة لإنجاح ذلك المؤتمر في عام ٢٠١٠. وينوي الاتحاد الأوروبي أن يعمل بنشاط تحقيقاً لذلك المراد.

والآن أود الإدلاء بالبيان الثاني، عن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وإن الدول المرشحة، وهي تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحها، وهي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا، وكذا أوكرانيا جمهورية مولدوفا تؤيد هذا التصريح.

أود أن أؤكد لكم، أنت والمنسقين جميعاً، دعمي الشخصي ودعم الاتحاد الأوروبي لكم في جهودكم الهادفة إلى إرشادنا وتوجيهنا في أعمالنا.

وإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يعترفان بتزايد ارتهان المجتمع الدولي بالفضاء الخارجي من أجل الإنماء والرفق الاقتصادي والصناعيين، وكذا لضمان الأمن. وينبغي أن تطور الأنشطة في هذا الشأن في بيئة مسالمة وآمنة وأمونة: لا بد من منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وهذا المنع يسهم في تعزيز الأمن الدولي ويشجع التعاون الدولي في ميدان الاستكشاف الحر وتسخير الفضاء الخارجي للأغراض السلمية من طرف كل

الدول. من هنا، يأتي الموقف الطويل الأمد الذي يتخذه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في مؤتمر نزع السلاح والذي يجذب تعزيز الإطار المتعدد الأطراف فيما يخص المحافظة على بيئة مسالمة وآمنة ومأمونة في الفضاء الخارجي.

ويعبر الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للاتفاقات السارية ذات الصلة وينظر إليها على أنها الأساس الذي ينبغي أن نبني عليه. ونشير، على الخصوص، إلى معاهدة ١٩٦٧ الخاصة بالمبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، المعروفة عامةً بمعاهدة الفضاء الخارجي، واتفاق عام ١٩٧٩ المنظم لأنشطة الدول على القمر والأجرام السماوية الأخرى، المعروف عامةً بمعاهدة القمر، والاتفاقات السارية ذات الصلة لتحديد الأسلحة.

ومن المهم جدا أيضا، في رأينا، اتفاقية التسجيل لعام ١٩٧٥ واتفاقية المسؤولية لعام ١٩٧٢ واتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين لعام ١٩٦٨. ويرغب الاتحاد الأوروبي أيضا في التركيز على ملاءمة مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية وعلى لزوم تعميم الانضمام إليها كما يتجلى من المقترحات المموسة والواقعية التي قدمها الاتحاد الأوروبي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أشرنا عليها في بياننا أمام مؤتمر نزع السلاح المدلى به يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وبناء على تلك الاتفاقات الموجودة، عسى أن تقدم البلدان المرتادة للفضاء إشعارا مسبقا إذا كان هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن أنشطتها قد تكون مشوشة وتضر بالتالي بتشغيل الأجسام الفضائية لدولة أخرى. وعساها أيضا أن تخطر بالإطلاق والتسجيل. وهذه الاتفاقات تساهم في الشفافية وهي تدابير مهمة لبناء الثقة بين البلدان الرائدة وغير الرائدة للفضاء.

ونود أن نذكر أن الاتحاد الأوروبي قدم، في السنة المنصرمة، قرار الجمعية العامة بشأن مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية وأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي صوتت بالإجماع لصالح قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي وبمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في الدورات الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وإن الاتحاد الأوروبي يقدر جهود الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية لتعزيز أمن الفضاء الدولي ووضع الموضوع على جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، أحطنا علما بالمقترح الداعي إلى وضع مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد أجسام موجودة في الفضاء الخارجي، المقدم في السنة المنصرمة إلى مؤتمر نزع السلاح. وبخصوص مشروع المعاهدة ذلك، سبق للاتحاد الأوروبي أن أشار، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، إلى أنه، وإن كان يتفق على الهدف الشامل المتوخى لصون الفضاء الخارجي كمنطقة خالية من النزاع المسلح، فهو يرى أنه يلزم المزيد من التفكير والعمل بشأن العناصر التي تقتضيها معاهدة دولية فعالة. وعلى سبيل المثال، فإن

تحقيق التوافق على التعاريف الضرورية لصك ملزم قانوناً يظل تحدياً صعباً. ومن حيث المبدأ، فما من نظام فعال ومتين للتحقيق إلا ويتعين أن يكون جزءاً من أية معاهدة تُعنى بأمن الفضاء. ويعتبر الاتحاد الأوروبي من غير الكافي الإشارة فقط إلى بروتوكول مقبل ممكن. كذلك، ستحتاج أية معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد أجسام موجودة في الفضاء الخارجي، إلى معالجة مسألة تجارب الأسلحة المضادة للسواتل.

لذ، فإن الاتحاد الأوروبي يقدر المناقشات التي دارت حتى الآن في مؤتمر نزع السلاح حول سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وعلاوة على ذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار السادسة الرئاسية بتكليف المنسق من جديد بقيادة مناقشاتنا للموضوع في مؤتمر نزع السلاح سنة ٢٠٠٩. وتتعهد للسفير غرينيوس بدعمنا الكامل له ونضع ثقة كبيرة في مقدراته. وفي هذا السياق، يؤكد الاتحاد الأوروبي أن المزيد من المناقشات الموضوعية بشأن الفضاء الخارجي ستجري عندما يُتفق على برنامج العمل المقترح (CD/1840). ويحث الاتحاد الأوروبي مرة أخرى جميع أعضاء المؤتمر على التحلي بالمرونة وعلى التمكين من التوافق على أساس هذا المقترح.

ويعترف الاتحاد الأوروبي أيضاً بالعمل ذي الصلة الذي اضطلعت به لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ونحن نقدر، على الخصوص، عمل هذه اللجنة بشأن المبادئ التوجيهية لتخفيف آثار الحطام الفضائي وصون البيئة الفضائية، التي ستتضمن قواعد السير في الفضاء. وسيستعمل حصيلة هذا العمل كأساس لزيادة تدابير الشفافية وبناء الثقة. ويساند الاتحاد الأوروبي أيضاً مبادرة الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي.

وكما لا يخفى على المؤتمر، فإن الاتحاد الأوروبي ما فتئ يعد مشروع مقترح لمدونة سلوك في أنشطة الفضاء الخارجي، ترمي إلى زيادة أمان أنشطة الفضاء الخارجي. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وافق مجلس الاتحاد الأوروبي على مشروع نص أولي لمدونة السلوك في أنشطة الفضاء الخارجي. ويحتوي مشروع نص المدونة على تدابير للشفافية وبناء الثقة؛ غير أنه ما هو بوثيقة ملزمة قانوناً ولا هو يسعى إلى الاستعاضة عن المبادرات التي تعلم في سبيل ذلك الهدف. ويعترف المشروع بأنه ينبغي أن يُهتدى في اتباع النهج الشامل للسلامة والأمن في الفضاء الخارجي بالمبادئ التالية: حرية وصول الجميع إلى الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وحفظ أمن وسلامة أجسام الفضاء الموضوعية في المدارات، وإيلاء الاعتبار الواجب لمصالح الدفاع المشروعة للدول. والهدف الرئيس المتوخى من مدونة السلوك هو تعزيز سلامة جميع الأنشطة الفضائية وأمنها وقابلية التنبؤ بها، بإجراءات منها الحد من التشويش الضار في الأنشطة الفضائية أو التقليل منه إلى أدنى حد. وتغطي المدونة كافة أنشطة الفضاء الخارجي: المدنية وكذا العسكرية والحاضرة وكذا المستقبلية.

ولمشروع مدونة السلوك غرض ذو شقين، هما:

- تعزيز معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها وسائر ترتيباتها، إذ تلتزم الأطراف الموافقة بالتحديد بها والتقدم نحو الانضمام إليها وتنفيذها والترويج لعالميتها
- وتكتملتها بتدوين الممارسات الفضلى في العمليات الفضائية، بما في ذلك تدابير الإخطار والتشاور التي تعزز الثقة والشفافية فيما بين النُشطاء في الفضاء وتسهم في استحداث حلول حسن النية تسمح بمزاولة الأنشطة الفضائية ووصول الجميع إلى الفضاء.

وبما أن مدونة السلوك سوف تكون طوعية ومفتوحة لجميع الدول وتضع القواعد الأساسية لكي تراعيها الدول الرائدة للفضاء، فإنها لا تشتمل على أية أحكام تتصل بمسألة عدم نشر الأسلحة في الفضاء. والغرض من المدونة ليس أن تتزاح أو تتنافس مع المبادرات التي تتناول هذه المسألة بالتحديد ولا أن تتعارض معها. على العكس، المشروع مكمل لتلك المبادرات ومسهّم فيها، بأمور منها الإلحاح على أهمية اتخاذ "جميع التدابير لكي لا يصير الفضاء منطقة نزاع". وإن مشروع النص موزع كمرفق بهذا البيان وهو متاح على الموقع الشبكي لمجلس الاتحاد الأوروبي.

ويشاور الاتحاد الأوروبي حاليا دول أخرى رائدة للفضاء بشأن النص بغية التوصل إلى نص توافقي يقبله أكبر عدد ممكن من الدول. ويتوقع أن يجري، في نهاية العملية التشاورية تنظيم مؤتمر مخصص لكي تنضم الدول إلى المدونة. وفي حين أننا ليس في نيتنا التفاوض على المدونة في هذا المنتدى، سنطلع مؤتمر نزع السلاح على التقدم المحرز حول المدونة. ويمكن أيضا الحصول على مزيد من المعلومات عن مضمون المدونة في مؤخرة هذه القاعة.

الرئيس شكرا للسيد إيفان بنتر على البيان الذي أدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن مسألتين هامتين، ألا وهما نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. أعطي الكلمة الآن لسفير البرازيل السيد لويس فيليبسي دي ماسيدو سواريس.

السيد ماسيدو شواريش (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية) السيد الرئيس، إن وفدي يشاطرك المشاعر التي عبرت عنها للسفيرة الأسترالية بشأن الأحداث المشؤومة التي أصابت بلادها.

وبما أنني هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في مؤتمر نزع السلاح، خلال هذه السنة، أسمح لي بدايةً أن أهتلك، يا سيادة السفير هوانغ ترونغ، وأهنئ فييت نام على الطريقة الممتازة التي أدت بها أعمال المؤتمر أثناء الرئاسة الأولى لدورة عام ٢٠٠٩ وأعرب عن تقديرنا لك ولوفدك للمشاورات التي أجريت منذ السنة الماضية قصد تنشيط المؤتمر.

وتأتي البرازيل إلى دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٩ بنفس الروح التي وجهت مشاركتها في السنوات السابقة. وإن نزل السلاح النووي يظل الهدف الأسمى في العلاقات الدولية بقدر ما يمكن أن تخيب به كل الآمال الأخرى، ومنها التنمية. ونجىء ونحن واثقون بأن التقدم ممكن، ليس بالتفاوض الأعمى وإنما على أساس الإحساس بالمسؤولية تجاه مواطنينا

والبشرية جمعاء. ونعلم أن كل الدول الممثلة هنا لها هذا الفهم نفسه. بيد أن المصاعب التي نواجهها ليست هي نفسها بالنسبة لكل واحدة من الدول الأعضاء. وليس من المحف ولا من نافلة القول التذكير بأن عبء المسؤولية أشدّ على الدول الحائزة للترسانات النووية.

وأود أن أتطرق باختصار إلى بعض المواضيع التي يبدو أنها تطرح هنا وهناك بعض التساؤل. وربما تكون الشكوك التي تثار راجعة إلى تكرار بعض الأفكار. ومصطلح "المنظرة" ينبغي ألا يستعمل للسخرية، ذلك أن معناه بالضبط، إن لم أخطئ، هو التعويذة المقدسة.

إن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة الوحيدة للتفاوض على نزع السلاح. وإن وحدانية هذا المنتدى مستمدة من الحقائق السياسية، ومنها قبول الدول الحائزة للأسلحة النووية الاجتماع مؤسسيا وبصفة دائمة، أكثر مما هي مستمدة من الأسباب التاريخية المتعلقة بالآليات المتعاقبة أو من أسباب إجراء ذي طبيعة رسمية، إن لم تكن قانونية، منبثق عن النص الذي أنشأ مؤتمر نزع السلاح. وبما أن الهدف هو عالم خال من الأسلحة النووية، فإن جميع الجوانب المختلفة والمفاوضات حولها لا يمكن فصلها ومعاملتها على حدة في شتى الهيئات، لا يحضرها بالضرورة نفس المشاركون. فكل بند موضوعي من بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح مرتبط جوهريا بذلك الهدف الجامع. ولن يكون من النافع أو الواقعي التفكير في إحراز التقدم على أساس نزوات دافعها المروءة أو عمليات مثالية.

بعبارات أخرى، ليست العقبات التي تعترض طريقنا ذات طابع مؤسسي.

لقد أشير إلى مبدأ الأمن المتساوي للدول. إن وجود مثل هذا المبدأ مشكوك فيه. لا ريب أنه غير مرادف للمبدأ الأساسي في القانون الدولي الخاص بتساوي الدول. الهدف من الأمن المتساوي كان متجذرا في النظام البالي المتمثل في توازن القوى أو أنه، بطريقة مباشرة أكثر، يوجد في صلب التدمير المتبادل المؤكد، الذي هو من السمات الكثيرة المحزنة للحرب الباردة.

إنني وأنا أعلق لا تفوتني الوقائع المتمثلة في شدة انعدام الأمن السائدة في العديد من بقاع العالم. فعلى العكس، الحق في الأمان من العدوان أو التهديد يتعين أن يكفل ليس فقط في المناطق التي تمزقها النزاعات وإنما أيضا وحقاً في كل مكان. وبالفعل، إن الشعور بعدم الأمان تربة خصبة ليس للاستنكاف عن التجرد من السلاح فحسب بل أيضا للطموح إلى اكتساب الأسلحة النووية. الانزعاج من عدم الأمان يمكن أن يكون مخرجه بواسطة السلاح مثلما يفترض أن تعزز الفيتامينات مقاومة البدن للمرض. وللمضي بتلك الصورة إلى أبعد من ذلك، يمكن القول إن الأسلحة النووية مثلها مثل الاسترويدات الاستقلابية البنائية الأندروجينية القويّة المحرّمة في عالم الرياضة.

ولللخروج من معضلة الأمن والأسلحة النووية هذه، يتوجب أن يواجه بكل عزم الواجب الأخلاقي والسياسي الذي يقتضي الجلوس إلى مائدة المفاوضات.

والهدف المتوخى من هذه الخطبة الافتتاحية والعامه هو تقييم التطورات المرتقبة في هذه الهيئة المقررة وفي إطار نزع السلاح النووي إبان هذا العام. وإن الأمر لا يتعلق بالتنبؤ بما سيحدث بقدر ما يتعلق بذكر ما ترى البرازيل أنع ينبغي فعله كعضو في المؤتمر، يتشارك المسؤولية عن تسييره، وكبلد سجل في قاعدته السياسية والقضائية، أي في دستوره، منع حيازة الأسلحة النووية.

من المحتمل أن الحواجز التي ما فتئت تحول دون السير الفعال لمؤتمر نزع السلاح توشك أن تزال. لذا، وجب علينا أن نحضر للدخول في مفاوضات ذات مغزى. وإن اللهجة والسياق اللذين جرى بهما وفيه مؤخرا تبادل وجهات النظر يظهران أن هذا التأكيد لا يجانب الصواب.

وليس اعتماد برنامج للعمل وفقا للنظام الأساسي مسألة إجرائية، وإنما أداة تتيح لكل عضو بالإعداد بفعالية لمشاركته. وعلاوة على ذلك، فهذا مطابق لقرار سياسي اتخذته المؤتمر بتوافق الآراء، يقضي بإقرار الترتيب والكيفيات التي تُتناول بها بنود جدول الأعمال الموضوعية. وعلى هذا المنوال، حقق مؤتمر نزع السلاح إنجازات هامة، كان آخرها معاهدة حظر التجارب النووية.

وبعد فاصل زمني من المؤسف أنه كان طويلا، وليس الآن وقت استقراء أسبابه، ينبغي للمؤتمر أن يكون جاهزا للشروع في التفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية. وإن المناقشات حولها، لا سيما في سياق غير رسمي، لبرهان على وفرة الإمكانيات ونطاق المواقف. علينا، مع ذلك، أن نمتنع عن وضع أفضلياتنا ونوايانا بخصوص هذا الجانب أو ذاك من الصك الممكن كشرط لقبول التفاوض. إذا ساد مثل هذا الموقف، فلا يجامرنا شك في أن التفاوض لن يقع أبدا. لا أحد يستطيع أن يتخيل معاهدة يكون شكلها النهائي مطابقا تماما للموقف الأصلي لأي طرف كان.

يمكن لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن تكون بوابة مفضية إلى نزع السلاح النووي. ويمكن المجادلة بأن المعاهدة التي تحظر الأسلحة النووية سوف لن تكون مرهونة بتدبير يتخذ لتحديد أحد مكوناته. غير أنه من العسير أن يُنكر بأن الخطوة الكبيرة لتخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل تلك لا يمكن محاولة خطوها إن تهيّبت الدول التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وبالنسبة لبلد مثل البرازيل، لا أسلحة نووية له ولن يجوز ترسانة منها، فلا أعقل من أن يُطلب الإسراع بإعداد واعتماد صك ملزم من الناحية القانونية يجعل البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. إن هذا تدبير تمهيدي بعيد كل البعد عن الحظر النهائي لاستعمال الأسلحة النووية، لكنه قرار لازم وعادل ومتحضر ما زال ينبغي اتخاذه في هذا العقد الأول كإشارة خير للقرن الحادي والعشرين.

وإن التدابير المتفق عليها لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي لا شك أنها لصالح الدول ذاتها التي هي في موقف يسمح لها بأن تدخل في مثل هذه المغامرة الخطيرة والمؤسفة. يستحيل على الرأي العام العالمي أن يفهم العراقيل الأمنية المقترضة التي تعيق الإجراءات الوقائية فيما يتصل بالفضاء الخارجي.

وتظهر تلك الاعتبارات أنه ليس فقط من الحيوي وإنما أيضا من المستحب بدء التفاوض على أكثر من بند من بنود جدول الأعمال. لكننا نرفض الموقف الداعي إلى الكل أو لا شيء. بهذا المعنى، مثلا، يمكننا أن نرحب بتخفيض ترسانات الأسلحة النووية، إلا أنه لا أحد يمكنه أن يتوقع منا أن نتغنى بالتدابير الأحادية التي ليست من شيمتها الشفافية، خاصة نظرا لتواصل التحسينات واليقظة التقنية.

ويبدو من الملائم لوفدي أن يعالج بعض الجوانب الرئيسية بخصوص مؤتمر نزع السلاح في المرحلة المبكرة من دورة عام ٢٠٠٩. علينا ألا ننسى أن هذه سنة حرجية في عملية التحضير لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي تعد حصيلته الإيجابية من شواغلنا الرئيسية.

وفي السنة الماضية، أعادت البرازيل، بعد فاصل زمني دام ١٨ سنة، إنشاء ممثلية دائمة منفصلة لدى مؤتمر نزع السلاح، مكلفة أيضا بمتديات ومبادرات أخرى تتعامل مع تحديد الأسلحة ومع الأمن الدولي. وقد سارت بعض البلدان، في آن معا، على درب مختلف. ترى، هل بلدي يسير عكس التاريخ؟ إن كان كذلك، فالويل لنا جميعاً. إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن قرارنا هو القرار المضبوط في الوقت المضبوط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر سفير البرازيل المقرر على بيانه وأتمنى أن البرازيل والعديدين من غيرها قد اتخذوا القرار الصحيح. أعطي الآن الكلمة لسفير باكيتان الموقر السيد زمير أكرم.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية) السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أنضم إليك وإلى سائر الزملاء لتبليغ تعازينا إلى زميلتنا الأسترالية للمأساة الملمة بلدها. وأود أيضا التعبير عن انضمامنا إلى البيان الذي أدلى به سفير الجزائر الموقر، السفير السيد الجزائري، نيابة عن مجموعة الـ ٢١.

واسمع لي أن أبدأ بالثناء عليك لإدارتك لدورة مؤتمر نزع السلاح. لقد أدت دفعة الرئاسة على نحو بناء وتعاوني ومنفتح وشفاف. ووجهت أعمالنا مهنية وحمية وتفان. إننا نحمد هذا لك ولجميع أعضاء وفدك. ستنتهي مدة ولايتك هذا الأسبوع وستسلم عصا السبق لزمبابوي. إننا نؤكد للرؤساء القادمين دعمنا وتعاوننا الكاملين خلال مدة ولايتهم.

في الشهر المنصرم، أدليت ببيان وجيز للإعراب عن موقفنا من برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. واليوم، طلبت الكلمة للإطلاع عن منظور باكستان فيما يتعلق بالطائفة الواسعة من مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

إننا مقتنعون بأن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى الوحيد للتفاوض على نزع السلاح. وإن باكستان، كدأبها، تساند هذه الهيئة الهامة وستعارض أي مجهود يرمي إلى تقويض هذا المنتدى الجليل. من المؤسف أن مؤتمر السلاح يمر، رغم دوره الحاسم في السلم والأمن الدوليين، بطريق مسدود لمدة عقد من الزمن. ووفدي يظل مستعداً للعمل مع سائر الأعضاء من أجل كسر هذا الجمود في أبكر وقتٍ.

من المسلم به أن الدول الممثلة هنا لن تشارك إلا في مفاوضات تعزز وتحمي أمنها الوطني. ومن ثم، لا بد لنا من أن نسعى إلى تحقيق أهداف تضمن أماناً متساوياً للجميع. فأمن بعض الدول لا يمكن أن يبنى على انعدام أمن دول أخرى. وفضلاً عن ذلك، السيد الرئيس، وكما أشرت في بيانك المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير، هناك علاقة مباشرة بين نزع السلاح واحترام تقرير المصير والاستقلال الوطني والتسوية السلمية للمنازعات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

لكل بند من بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح مغزاه وملاءمته. وقد أجمع المؤتمر على أن المسائل الرئيسية الأربع - نوع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ومعاهدة المواد الانشطارية - تشكل توازناً حساساً. لا أحد منها أهم ولا أنضج من الأخرى. وما من مقترح متعلق ببرنامج العمل إلا ويجب أن يحافظ على ذلك التوازن الحساس، مع مراعاة أن مؤتمر نزع السلاح ليس جمعية للنقاش بل هو منتدى للتفاوض. وينبغي أن يكون الهدف النهائي لأية مداولات في مؤتمر نزع السلاح هو معاهدة ملزمة قانوناً.

نزع السلاح هو علة وجود مؤتمر نزع السلاح. تلكم مسألة أساسية تدور حولها كل المسائل الأخرى. وقد تم تصور المؤتمر لمتابعة جدول أعمال نزع السلاح وتحاشي اندلاع الحرب النووية وللسعي إلى التدابير اللازمة لأمن الجميع. وما نحتاج إليه قصد خلق عالم خال من الأسلحة النووية هو التفاوض الفوري على معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة. وقد نادى محكمة العدل الدولية، وكذا عدد من الشخصيات الدولية المرموقة، أيضاً بإزالة الأسلحة النووية. على مؤتمر نزع السلاح أن يلبي هذا النداء.

وبينما سيكون التفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية عملية طويلة مطوّلة، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تقع عليها مسؤولية كبيرة عن ضمان عدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة. وبما أن هذه البيانات قد أدلت بها في مجلس الأمن الدول الحائزة للأسلحة النووية، فلا مبرر لعدم تحويل تلك الالتزامات إلى صك ملزم

من الناحية القانونية حتى تشعر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالأمان. وفي كل عام، تدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمر نزع السلاح إلى "أن يواصل على نحو حثيث المفاوضات المكثفة بغية التوصل إلى اتفاق مبكر وإبرام اتفاقات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها". يبقى على مؤتمر نزع السلاح أن يستجيب لهذه الدعوة.

وتعتقد باكستان بأن الفضاء الخارجي يجب أن يظل إرثاً آمناً مشتركاً للبشرية. من مصلحتنا معا استكشاف الفضاء الخارجي وتسخيره للأغراض السلمية. ينبغي عدم تسليحه أو استعماره. وكل سباق للتسلح فيه ستكون له تشعبات خطيرة بالنسبة للمذاهب العسكرية والدفاعية.

لذلك، فإن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أصبح ملحاً، نظراً للنمو والتوسع في الأنشطة الفضائية، وأيضاً مستوى التطور في تكنولوجيا الفضاء. والفرق بين الاستعمال الحميد والاستعمال الخبيث للفضاء باهت إلى درجة يجب ألا يترك معها بلا مراقبة أو كبح. والنظم القانونية السارية - التي تشمل معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ومعاهدة القمر لعام ١٩٨٤ ومعاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ الملغاة - ليست كافية وملائمة لوقف إغراء الأسلحة النووية بالرقابة والتحقق. وقد آن الأوان لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ويعد التوصل إلى معاهدة للمواد الانشطارية يكون لها نظام تحقق صارم وتغطي المخزونات الموجودة مفتاحاً لوقف سباق التسلح النووي. وإن المعاهدة التي تكون غير قابلة للتحقق وتكون مجرد معاهدة لوقف الإنتاج لن تكون تديراً لترع السلاح. ستجمد الوضع الراهن ليس إلا ولن تعزز هدف نزع السلاح.

وإن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٥/٤٨ لام المتخذ بالإجماع في عام ١٩٩٣، الذي توقع معاهدة للمواد الانشطارية "غير تمييزية تكون متعددة الأطراف وقابلة للتحقق دولياً وبفعالية"، هو القاعدة الأساسية للتفاوض على معاهدة للمواد الانشطارية. وفي وقت لاحق من عام ١٩٩٥، وظف مؤتمر نزع السلاح ما يكفي من الوقت والطاقة والموارد في وضع خارطة طريق لتلك المفاوضات وتوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء على تقرير شانون. وفي عام ١٩٩٨، أنشأ المؤتمر لجنة مخصصة وأطلق مفاوضات بشأن معاهدة على أساس تقرير شانون. وحادت تلك المفاوضات عن الطريق القويم عندما غير أحد الوفود موقفه حول مسألة التحقق من معاهدة المواد الانشطارية. وظلت باكستان متمسكة بدعمها لمعاهدة قابلة للتحقق وهي لا تزال مستعدة لاستئناف المفاوضات على أساس ولاية شانون في أقرب وقت.

موقفنا من هذه المسألة واضح لا لبس فيه. ومحاولات بعض الدول لوم باكستان على عرقلة التقدم المزعم صوب معاهدة للمواد الانشطارية ليست مأكرة فحسب وإنما فيها إلهاء

عن الأسباب الحقيقية لتعطل التفاوض على معاهدة للمواد الانشطارية. كما أن هذا التحريف المتعمد لموقفنا الواضح الذي لا لبس فيه غير مقبول.

وإن اتفاقات المعقودة مؤخرا في جوارنا، من دون ضمانات دولية مناسبة، من شأنها أن تزيد من مخزونات المواد الانشطارية التي يمكن أن تتحول إلى إنتاج الأسلحة، مثلما جرى فيما مضى. ولهذا، فإن مسألتنا التحقق والمخزونات أصبحتا حيويتين بالنسبة لباكستان في أية مفاوضات على معاهدة للمواد الانشطارية.

وتجذب باكستان كثيرا التعاون الدولي في تسخير الطاقة والتكنولوجيا النوويتين للأغراض السلمية. بموجب ضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية تكون مناسبة. وإن اقتصاداتنا المتنامية بسرعة تستلزم الطاقة من جميع المصادر، ومنها الطاقة النووية. وينبغي أن يقوم التعاون الدولي في هذا المجال على أرضية متكافئة، من غير تمييز أو معايير مزدوجة. ويلزم السعي إلى هذا التعاون باتباع نهج مبني على المعايير، إلى جانب ضمانات دولية كافية. بيد أن انتهاج سياسات تمييزية أو مزدوجة المعيار فيما يتعلق بالتعاون النووي، سواء أكان ذلك في آسيا أم الشرق الأوسط، لا يمكن إلا أن يكون ذا نتيجة عكسية ومحبطا. ومن المؤسف حقا أنه حتى من ينصبون أنفسهم كبار قساوسة عدم انتشار الأسلحة النووية يدفعهم حافز الربح إلى مكافأة بلدان اهتموها هم أنفسهم بانتشار تلك الأسلحة. وهذا النهج المتحيز لن يكون سوى مآل لا تحمد عقباه.

لم تكن باكستان أول من جلب الأسلحة النووية إلى منطقتنا. فنحن مضطرون لفعل هذا لتحقيق رادع ذي مصداقية يضمن أمننا. وإن برنامج باكستان النووي دفاعي محض ومبني على الردع الأدنى ذي المصداقية. فهو بدافع أممي لا بدافع المكانة.

وقد قدمنا العديد من المقترحات لتثبيت المعادلة النووية في جنوب آسيا. ومن تلك المقترحات مفهوم نظام استراتيجي لضبط النفس له ثلاثة عناصر - هي ضبط النفس في المجالين النووي والصاروخي والتوازن التقليدي وحل النزاعات.

وما زلنا قلقين لجلب نظم أسلحة جديدة وحشد القوات الاستراتيجية والتقليدية في المنطقة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى البيان الذي أدلت به سلطة القيادة الوطنية عندنا والذي جاء فيه: "أن باكستان، وهي تواصل التصرف بمسؤولية للحفاظ على الحد الأدنى من الردع ذي المصداقية متفادية سباق التسليح، لن تغفل عن متطلبات أمنها أو احتياجاتها الاقتصادية، التي تستدعي النمو في قطاع الطاقة".

وقبل أن أختتم كلامي، أود إخبار أعضاء مؤتمر نزع السح أننا صدقنا على البروتوكول الخامس بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب يوم ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وقد سلم صك التصديق إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وباكستان، بوصفها دولة طرف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الخمسة، ملتزمة تماما بتنفيذها. ونعتقد أن إطار هذه الاتفاقية هو أنسب منبر لمعالجة المسائل الإنسانية المتصلة بالأسلحة التقليدية.

وسنشترك بنشاط وعلى نحو بناء في مفاوضات الأسبوع المقبل بشأن الذخيرة العنقودية. وندعو الدول الأطراف في تلك الاتفاقية إلى أن تبرهن على التزامها بإنجاح تلك المفاوضات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر سفير باكستان، السيد زمير أكرم على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلي وإلى وفدي. أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا الموقر، السيد كارلوس غاربانسو.

السيد غاربانسو (كوستاريكا) (تكلم بالإنكليزية) إن كوستاريكا تضم صوتها إلى صوتك، يا سيادة الرئيس، وصوت الوفود الأخرى التي تكلمت في هذا المنتدى، للتعبير عن تعازيها لأستراليا. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة في هذه الهيئة، أسمح لي أن أنتهز هذه الفرصة لتبليغك أنت وحكومتك ثماني وفدي لتعيينك وسجلك كرئيس لمؤتمر نزع السلاح وأؤكد دعم وفدي لك في تولي هذا المنصب. وإن وفدي، وهو يخاطب هذا المنتدى، يقلقه اشد ما يكون القلق الطريق المسدود الذي يتخبط فيه المؤتمر منذ سنوات خلت والذي تردى، لسوء الحظ، في الآونة الأخيرة. ووفدي يجراً على أن يندر بخطر هذا الوضع باعتبار بلده هو أول بلد في العالم لا جيش له، وبالتالي، البلد الأول الذي حقق نزاعاً كاملاً للسلاح، الذي هو المطلب النهائي لهذه الهيئة.

في كانون الأول/ديسمبر الفارط، أحيى بلدي الذكرى الستين لإلغاء الجيش، تلكم الخطوة التاريخية المتخذة بتعديل دستورنا. ومنذ عام ١٩٤٩، والجيش محرّم كمؤسسة دائمة في بلادنا. وقد سمح ذلك القرار التاريخي لكوستاريكا، التي هي بلد موارده الطبيعية والمالية قليلة، أن يكرس الأموال، التي كانت سيساء إنفاقها ليس فقط على الأسلحة والعساكر وإنما أيضاً على الاعتناء بالضحايا وعلى إصلاح ما أفسدته الحروب، لتعزيز نظامنا للصحة العمومية والتعليم وهياكلنا الأساسية، مما رفعنا إلى مستويات أعلى من مستويات بلدان نامية أخرى لها ظروف مماثلة. ومكّننا كل ذلك من رعاية وضمّان مزيد من الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وتعتبر كوستاريكا مؤتمر نزع السلاح بأنه المنتدى الدولي الرئيسي لنتزع السلاح وترغب في دعم عمله. إلا أن بلدي حاول عبثاً الانضمام إلى عضوية هذه الهيئة منذ عام ١٩٩٤. وهذا يعكس جزئياً شلل مؤتمر نزع السلاح والأزمة الهيكلية التي يواجهها. وفي نظرنا، هذا ناتج عن مقارنة نزع السلاح من منظور الأسلحة عوضاً عن المنظور الإنساني، الذي ينبغي أن يسود المناقشة في هذا المنتدى. فالرؤيا المرتكزة على المصالح الإنسانية هي وحدها القمينة بتعزيز السلم الدولي ونزع السلاح. في أفضل الأحوال، يمكن للبدل - وهو نهج مبني على اعتبارات تقنية وموجهة نحو الأسلحة - أن يؤدي إلى تقنين الأسلحة وتحديد الترسانات الدولية، لكنه لا يؤدي أبداً إلى نزع السلاح. ويرى وفدي أن الصعوبات التي يجابهها هذا المنتدى لا تكمن في جدول الأعمال أو في برنامج العمل وإنما في الطبيعة

العسكرية للتهدج والرؤى وأن هذا الوضع لن يتبدل إلا بتغيير روياء هذا الجهاز وأساليب تشغيله.

وبلدي يحده الأمل، مع ذلك، ويتطلع بإيجابية إلى إحراز التقدم في هذا المنتدى خلال السنة الجارية. وفي هذا المضمار، نود أن ندعم المبادرة التي روّجت لها شتى الوفود التي تكلمت في هذه الجلسة العامة مؤيدة الانفتاح على المجتمع المدني ومعترفة، ويجب أن يقال هذا، بالعمل الدؤوب الذي ما برحت تقوم به في صمت وحول هذا الموضوع مختلف المنظمات غير الحكومية.

إن كوستاريكا تؤمن إيماناً راسخاً بالنظام القانوني الدولي وهي مقتنعة بأن نزع السلاح يجب أن يتحقق من خلال الحوار والتفاوض على صكوك قانونية دولية. ورغم أن بلدي قد حقق بالفعل نزع السلاح، فإن مرشدنا في هذا المنتدى هو موقف مبدئي فيما يتعلق بحماية المدنيين وتقوية الأوضاع الأمنية لأجيال المستقبل. لذا، من المهم أن يلاحظ أن نزع السلاح ليس، ولم يكن أبداً، حكراً على البلدان ذات الأسلحة، بل هو أيضاً، ومن باب أولى، موضوع يشغل بال أي بلد وأي سكان، يمكن أن يؤذيه أو يؤذيهم استعمال السلاح من أي نوع كان، ويؤثر في مصالحهم جميعاً.

وفي هذا المضمار، فإن بلدي يروّج لشتى المبادرات الدولية وقد شارك فيها بنشاط للتمكين من إحراز تقدم كبير في ميدان نزع السلاح، ومن تلك المبادرات يمكنني أن أشير إلى تلك المتعلقة بمعاهدة بشأن تجارة الأسلحة، وعملية أوصلو التي أفضت إلى اعتماد اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والحوار حول الاتفاقية النموذجية بشأن الأسلحة، وهي مبادرة أحيها الأمين العام للأمم المتحدة. وترأست كوستاريكا أيضاً شتى هيئات نزع السلاح، مثل اللجنة التحضيرية لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واللجنة المعنية بالأمن في نصف الكرة الغربي، ومنظمة الدول الأمريكية واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ التابعة لمجلس الأمن. وأخيراً، وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، دعا بلدي، بصفته الرئيس المؤقت لمجلس الأمن، إلى عقد حوار بشأن "تعزيز الأمن الجماعي من خلال تنظيم الأسلحة والحد منها بصورة عامة: أسلم طريق إلى السلام والتنمية"، كان مما فعله في مجلس الأمن أنه ناقش الروابط بين نزع السلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واعترف بها.

واسمحوا لي أن أحتتم بالكلمات التي فاه بها رئيسي، السيد أوسكار أرياس سانتشيس، في اجتماع مجلس الأمن المعقود يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وهي:

"إن هذه لحظة مواتية بوجه خاص. فمن جهة، سباقات التسلح تتنامى في الكثير من الحالات حول العالم. ومن الجهة الأخرى، هناك أزمات تحلّ بنا. أزمة الغذاء وأزمة البيئة وأزمة الطاقة والأزمة الاقتصادية كلها تعيق الجهود الرامية إلى تحسين معيشة أولئك الذين حكم عليهم بالفقر والجهل والسقم. يبدو أنه قد حان الوقت لكي

نعترف بالصلة القائمة بين تبذير الموارد على الأسلحة والحاجة إلى تلك الموارد للارتقاء بنا إلى مستويات من التنمية البشرية أعلى. هذا ما يتعين علينا أن نفعله بعد أن اعترفنا بأن السلم والأمن وحقوق التنمية وحقوق الإنسان هي أركان هذه المنظمة وأساس أمننا الجماعي ورفاهيتنا جميعاً. واليوم، يلزمنا أن نتخطى الكلمات. فالحوار الذي نشعر فيه الآن لا بد له من أن يقودنا إلى العمل".

إن كوستاريكا تساند تفعيل مؤتمر نزع السلاح وتهيب بهذه الهيئة وبأعضائها من هذا القبيل. هذا هو الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر السيد غاربانسو على البيان الذي أدلى به باسم كوستاريكا. أعطي الكلمة الآن لسفير النمسا الموقر السيد كريستيان شتروهاال.

السيد شتروهاال (النمسا) (تكلم بالإنكليزية) السيد الرئيس، اسمح لي، بدايةً، أن أشكر على الطريقة الرائعة التي تدير بها دفعة الرئاسة في هذه المرحلة الحاسمة من مستهل دورة هذه السنة. وأضم صوتي إلى صوتك للإعراب عن عبارات التعازي والمواساة لأستراليا من خلال زميلتنا الموقرة. ونود أيضاً أن نعبر عن امتناننا للمنسقين لجهودهم المبذولة في توجيه مناقشاتنا. وإذ أذكر تمامي البيانين اللذين أدلت بهما للتو الرئاسة التشيكية نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أعالج مسألتين متصلان بينود جدول الأعمال الثلاثة التي نوقشت هذا الأسبوع في إطارات غير رسمية.

أولاً، ملاحظة وجيزة عن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. من رأي وفدي أن مدونات السلوك تسهم مساهمة ذات بال في زيادة أمان الأنشطة الفضائية أو في تقليل مخاطر الانتشار. في دورنا كجهة اتصال مركزي لأمانة مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، لاحظنا بارتياح أن ما يربو على ثلثي أعضاء الأمم المتحدة قد انضموا بالفعل إلى المدونة. وندعو كافة المنضمين إلى الوفاء بالتزامهم بموجب المدونة، لا سيما بغية تقديم الإخطارات السابقة للإطلاق، ونشجع الدول التي لم تنضم إلى المدونة على أن تتخذ تلك الخطوة في المستقبل القريب.

والآن دعوني أنتقل إلى نزع السلاح النووي وأبدأ بالإشارة إلى جهودنا دعماً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن بدء نفاذ هذه المعاهدة قد تأخر كثيراً عن موعده. وتعبيراً عن الالتزام بهذه المعاهدة، فقد تولينا في السنة الماضية، نحن وكوستاريكا، رئاسة المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أي ما يسمى بمؤتمر المادة الرابعة عشرة. وبهذه الصفة، رعيانا أنشطة التقرب في عدة أرجاء من العالم قصد الإسراع بعملية التصديق. وشاركنا أيضاً في تنظيم الاجتماع الوزاري لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي، والذي حضره ممثلون من أكثر من 90 دولة، وكذا الأمين العام للأمم المتحدة وشخصيات أخرى.

وزاد ذلك الاجتماع من وعي الجمهور بمغزى نزع السلاح بالنسبة لأمن العالم وأبرز أيضا أن المجتمع المدني يلزمه أن يلعب دورا نفاذاً في جهودنا المشتركة لنزع السلاح. ونلاحظ بارتياح أن عددا هائلا من الدول، منها كولومبيا المدرجة كدولة في المرفق الثاني، صدقت على المعاهدة أثناء فترة ولايتنا، وبذلك وصل مجموع الدول المصدقة إلى ١٤٨ دولة. ولا ريب أن هناك زخماً عالمياً نحو بدء نفاذ هذه المعاهدة. أملنا أن تكون في الموقف الإيجابي للإدارة الأمريكية الجديدة دفعة للتعجيل بنفاذها. وفي غضون الوقت المتبقي من رئاستنا، ستبذل النمسا كل ما في وسعها لتشجيع الدول المدرجة في الجدول الثاني، التي لم تصدق بعد على المعاهدة، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وفي سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تساهم النمسا بنشاط في النقاش المتعلق بتعددية دورة الوقود النووي. إننا نعتقد بأن الوقت قد حان لتصميم إطار ملائم للحقائق النووية للقرن الحادي والعشرين، يمحصر التكنولوجيات الخطيرة والتخصيب وإعادة المعالجة في المرافق الخاضعة للمراقبة المتعددة الأطراف. ومن أكثر المشاريع تحديداً إلى الآن إقامة احتياطي للوقود النووي تحت مراقبة الوكالة المذكورة. وهذا المشروع، الذي اقترحته أصلاً مبادرة الخطر النووي، تؤيده تماماً الحكومة النمساوية والاتحاد الأوروبي. ومن وجهة نظرنا، فإن آليات احتياطي الوقود لا يمكن، مع ذلك، أن تكون سوى خطوة أولى من رحلة طويلة. وعندما فَعَلَ المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الجهود المتعلقة باتباع النهج المتعددة الأطراف تجاه دورة الوقود النووي قبل سنوات، جادل بأن الهدف النهائي ينبغي أن يكون تعددية أطراف جميع القدرات المستجدة للتخصيب وإعادة المعالجة. هذا هدف طموح ومن الضروري أن نبدأ العمل الآن لكي يتسنى لنا استبانة أنسب السبل للحصول على تعددية مكتملة في أقرب الآجال الممكنة.

إن الجهود التي تتوخى تعددية أطراف دورة الوقود النووي لها صلة وثيقة بتلك التي ترمي إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة. وفي هذا الشأن، لا بد من أن يكون وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو الخطوة القادمة نحو نزع السلاح النووي الكامل. ومن منظورنا، فإن الحظر الشامل لإنتاج اليورانيوم والبلوتونيوم على درجة عالية من التخصيب لأغراض صنع الأسلحة لا مندوحة منه لوقف سباق التسلح النووي.

ويكاد يكون من البديهي أن هذه المعاهدة يمكن ويتوجب التحقق منها. وينبغي أن يشمل التحقق مرافق التخصيب وإعادة المعالجة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إنشاء آليات أيضا لكشف أنشطة مرافق التخصيب أو إعادة المعالجة غير المعلنة أو السرية.

وفيما يخص مسألة المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية، يمكن لمعاهدة محتملة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تتضمن أحكاما لزيادة الشفافية والثقة. أولا، ما من مواد انشطارية لأغراض مدنية إلا ويجب أن توضع تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي أن يكون ذلك الحكم أيضا وفقا لمقترحنا السالف الذكر عن تعددية أطراف دورة

الوفود النووية. وثانياً، ينبغي أن تكون جميع القوى الحائزة للأسلحة النووية، بغض النظر عن كونها أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أم لا، مجبرة على تطبيق أعلى معايير الأمان لكبح مخاطر الانتشار ولزيادة الثقة من خلال المزيد من الشفافية بخصوص مخزونها العسكرية.

ومن شأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ألا تستتبع وقف سباق التسلح بوضعها حداً لمقدار المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة فحسب وإنما ستزيد أيضاً من الثقة بواسطة نظام تحقق فعال وشفافية معززة. وسيمهد هذا السبيل للتفاوض على معاهدة بشأن نزع السلاح العام والشامل تحت رقابة دولية صارمة وناجعة، حسبما تدعو إليه المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووي.

وختاماً، إن بلدي يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المجتمع الدولي يلزمه أن يتبع نهجاً حازماً ونحن في طريقنا إلى عالم بلا أسلحة نووية. ومؤتمر نزع السلاح هذا ينبغي له أن يؤدي دوراً محورياً في هذا الصدد. وقد صرحت عدة وفود بأنه قد أتى وقت التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وكما أسلفت، ومن منظورنا، فقد تأخرت هذه المعاهدة كثيراً عن موعدها وينبغي التفاوض عليها هنا بكيفية مكشوفة وشفافة، مع إعطاء كل الوفود الفرصة لإبداء أولويات كل منها. أما المناقشات المطولة لبرنامج للعمل إن هي إلا ذريعة للإحجام عن الدخول في مفاوضات جوهرية. إننا نتطلع إلى إحراز التقدم في الجوهر خلال دورة هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر السفير شتروغال على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي قالها عني وعن وفدي. أعطي الكلمة الآن لسفير فتزويلا السيد موندرايين هيرناديس.

السيد موندرايين هيرنادي (فتزويلا) (تكلم بالإنكليزية) أسمح لي بأن أبتدي ملاحظتين قبل أن أسترسل في بياني.

أولاً، نضم صوتنا إلى صوتك في ما عبرت عنه، يا سيادة الرئيس، من تعازي فيما يتعلق بالمأساة التي أصابت الشعب الأسترالي.

وثانياً، إننا نؤيد البيان الذي أدلى به سفير الجزائر الموقر، السيد الجزائري، بوصفه منسق مجموعة الـ ٢١.

وباعتبارنا آخر بلد يمارس رئاسة هذا المنتدى الهام في عام ٢٠٠٨، كنا مضطرين لاتباع نهج حذر وموزون كما ينبغي.

السيد الرئيس، إن وفدي يحترم قيادتكم والقرارات التي اتخذتها، مسانداً إياك في كل حين وهو مستعد للتعاون بأية طريقة ممكنة لتسهيل مهمتك في جوٍّ من التعاون والاحترام ودون تدخل من أي نوع. واعترافاً منا بأسلوبك التوافقي والجامع وتفاوضك الدائم مع

الوفود، فقد سرنا بوجه خاص أن نرى وفدا من جمهورية فييت نام الاشتراكية، التي هي عضو من مجموعة الـ ٢١، يتبوأ هذه المهام الخطيرة الشأن.

وإذ نضع نصب أعيننا المسؤولية المنوطة لممارسة الرئاسة الأولى للعام، يسهجنا أن نلاحظ أن لطفك وأسلوبك المتسم بالرصانة والصبر والوقار في التعامل مع تنوع وتعدد هذا المنتدى مكّنك من أن تسجل فوزا عظيما باعتماد جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٩ ومن هنا أرسيت القاعدة لتصريف أعمال المؤتمر خلال السنة الجارية.

وقد لاحظنا أيضا مهارتك في التغلب بنجاح على الأوضاع الصعبة التي نشأت داخل هذا المؤتمر، والتي كان من شأنها أن تؤدي إلى الخلافات والجدال.

وكما يذكر الجميع في هذه القاعة البديعة، فإنني أنا أيضا خدمت كرئيس لهذه الهيئة. فبالنسبة لي ولوفدي، تلکم تجربة غنية كانت ولا تزال متاحة لرؤساء عام ٢٠٠٩ لإعانتهم على مهامهم و، فوق كل شيء، للسعي وراء هدفنا المشترك الذي هو تفعيل مؤتمر نزع السلاح.

وإن السيناريو الحالي يجعلنا نواجه تحديات تقليدية وجديدة. إنها التهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين. هذا وقت التغيير والأزمة الاقتصادية والأزمة الاجتماعية ولربما الأزمة السياسية. هذا وقت التزاغات التي ستصعب بلا ريب تحقيق التوافق. هذا ما يجبرنا على أن نتحسّن عن السنة الماضية ونضاعف الجهود للاتفاق على برنامج عمل يستجيب لشواغل جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح الأمنية ويمكن أن يوافق عليه الجميع. وفي هذا المضمار، تعكس مشاركة فتروويلا النشيطة إيمانها المستمر بقيمة هذا المنتدى، الذي يمكن أن يصلح كأساس للخروج من الورطة التي يجد المؤتمر نفسه فيها.

والمهمة التي نواجهها كأعضاء مؤتمر نزع السلاح تتجاوز برنامج العمل: إنها الوجود بالذات والتحديد والتعزيز الضروريين للمنتدى الوحيد الموجود للتفاوض على نظام معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح. وقد لا تتأتى، في الوقت الراهن، الظروف الجغرافية السياسية اللازمة لبلوغ توافق تتبلور فيه كل جهودنا، غير أننا لا نستطيع أن نستسلم: علينا أن نواظب على العمل في سبيل الحصيلة الممكنة التي نتوق إليها.

وبما أنك، يا سيادة الرئيس، توشك أن تنهي مدة رئاستك، لا يسعنا إلا أن نبلغك تقييما الإيجابي لعملك في رئاسة مؤتمر نزع السلاح. هذا ما دفعنا، على غرار وفود أخرى، إلى تناول الكلمة للتعبير عن امتناننا العميق لك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أود أن أشكر السفير السيد موندرائين على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي قالها في حقي وحق وفدي وعلى ما لقيه وفدنا من دعم من وفده بصفته الرئيس الأخير لعام ٢٠٠٨ وأيضا كدولة عضو في مؤتمر نزع السلاح. أعطي الكلمة الآن لسفير الجزائر الموقر، السيد إدريس الجزائري.

السيد الجزائري (تكلم بالإنكليزية) السيد الرئيس، أود الإدلاء ببيان باسم حكومتي ثم بيان نيابة عن مجموعة الـ ٢١.

البيان الذي أدلي به باسم حكومتي يأتي نتيجة للمناقشات الهامة جدا التي دارت بيننا حول منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. كنت أتوقع، وها قد حصلنا على بيان من رئاسة الاتحاد الأوروبي، هذا الصباح، على الخصوص بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، أن يشيروا إلى الكيفية التي كان يمكن بها لمشروع مدونة السلوك هذه لأنشطة الفضاء الخارجي، التي تنطبق على الأنشطة المدنية وكذا العسكرية، لو دخلت حيز النفاذ، أن تجنّب التصادم الذي حدث بالأمس بين الساتل كوزموس والساتل إيريديوم.

أشعر أحيانا أنني في غفلة عما يجري على الأرض - أو ينبغي لي أن أقول في السماء، في هذه الحالة بالذات - ولم يتحدث أحد عن هذا اليوم. وأعني، بما أنكم تسوّقون لمدونة السلوك، من النافع معرفة ما تفكرون في كون الفقرة ٤-٢، على سبيل المثال، تقول "تتخذ الخطوات الملائمة للتقليل من خطر التصادم". حسن، هل تعرفون أن هذا أحد مواضيع الساعة. فماذا فعلتم وما أنتم فاعلون لتفادي تلك الأخطار؟ يقول الناس إن ذلك وقع بمحض الصدفة. لدينا ٣٠٠٠ ساتل في الفضاء، أعتقد. وللجزائر واحد، على فكرة. إننا مهتمون أيضا. لكن، عندما يكون لنا عدة آلاف أكثر، فإن المصادفة تزداد. أود أن أعرف كيف يمكن لهذا المؤتمر أن يسهم في هذا النقاش، خاصة ونحن نتحدث عن مبادئ توجيهية عامة.

هذا عن بياني الأول. الآن، نيابة عن مجموعة الـ ٢١، وها قد أوشكت مدة الرئاسة الأولى لعام ٢٠٠٩ على الانتهاء، أود أن أعبر، بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١، عن عميق امتناننا للعمل الذي أنجزته، يا سيادة الرئيس. وأقتبس عن سفير النمسا الموقر تعبيره مبديا الإعجاب بالطريقة التي زاولت بها مهمتك. فأنت وفريقك القدير لم تألوا جهداً لوضع دورة عام ٢٠٠٩ على السكة وللسماح للمؤتمر بمباشرة عمله. إنك أهل لكل الاعتراف بإنجاز هذه المهمة العسيرة. فقد سرت في طلبها بهمة ومتابرة وإن حصيلة مجهوداتك تبشّر بالخير لمواصلة أعمالنا. وأنت أسهمت في إطار جدول أعمال المؤتمر إسهاما هاما إذ قرّبت وجهات النظر المختلفة بفضل المشاورات الواسعة التي أجريتها بمهارة كبيرة. وبذلك أوضحت لنا الطريقة التي عسانا أن ننهي بها المهمة الشاقة التي تنتظرنا. إننا نشعر جميعاً بالفخر أن تكون بيننا، يا سيادة الرئيس، عضوا في مجموعتنا، كرئيس لمؤتمر نزع السلاح خلال هذه الفترة. وتود مجموعة الـ ٢١ أن تثني عليك لقيادتك البارعة وتمنى لخلفك، سفير زمبابوي الموقر، كل النجاح في المضي قدماً بعمل مؤتمر نزع السلاح. ونحن، إذ نتمنى لك كل التوفيق، نتطلع إلى أن نراك عما قريب بين ظهرانينا وإلى الاستمرار في الاستفادة من تجربتك الواسعة وموهبتك المعترف بها كدبلوماسي ماهر في خدمة مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أود أن أشكر السفير السيد الجزائري على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفدي نيابة عن مجموعة الـ ٢١.

لم يعد على قائمتي مزيد من المتكلمين. هل يود أي وفد أن يتناول الكلمة في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة لسفيرة أستراليا الموقرة، السيدة ميلار.

السيدة ميلار (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية) السيد الرئيس، أود فقط أن أشكر على كلماتك الرقيقة جدا التي عبرت عنها لبلدي هذا الصباح نيابة عن المؤتمر بخصوص الخراب الذي تسبب فيه حرائق الأدغال في فكتوريا. وأود أن أشكر كافة الزملاء الآخرين الذين تكلموا هذا الصباح. إن كلامهم جد محرّك للعواطف وقد تأثرت جدا وسأبلغ تلك الرسائل.

وأود أيضا الانضمام إلى من أعربوا عن تقديرهم للعمل الممتاز الذي قمت به أنت كرئيس ووفدك. فقد سُنّت بمهنية هذه الدورة الافتتاحية، التي لم تكن أبدا واضحة المعالم وأعتقد أن مما أعجبتني أنك حافظت، بالرغم من أية حواجز صغيرة تعترض الطريق، على رباطة الجأش وروح الدعابة. نشكرك على الطريقة التي وجهتنا بها إلى الأمام، وعلى نحو منظم جدا، إلى حين. نتمنى لك كل التوفيق والسداد في عودتك إلى هانوي وتطلع إلى رايك هنا من جديد في المستقبل غير البعيد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أود أن أشكرك، يا سيدتي السفيرة، على كل الدعم الذي قدمتمنا لنا أنت ووفدك. شكرا على كلماتك الرقيقة.

والآن اسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات الختامية.

هذه الجلسة العامة هي الأخيرة تحت رئاسة فييت نام. وأثناء هذه الفترة، أمكنا الإسراع باعتماد جدول أعمال دورة عام ٢٠٠٩ والاتفاق على الإطار التنظيمي لمناقشة المواضيع المحورية غير الرسمية بشأن بنود جدول الأعمال الموضوعية السبعة. ويسرّ وفدي أن يلاحظ أن دولنا الأعضاء من كافة المجموعات الإقليمية قد تكلمت بالإعلان عن استعدادها لكي تعكف بنشاط على العمل في المؤتمر وإن المناقشات غير الرسمية الأولى تتسم حقا بالمشاركة الفعالة وتبادل وجهات النظر وحتى بمقترحات ملموسة. وقد طلبت مني كل المجموعات الإقليمية والصين، باعتباري رئيسا للمؤتمر، أن أبلغ منسقي المواضيع المحورية مدى التقدير الكبير للجهود التي بذلها المنسقون الموقرون.

وكما أخبرتكم، أجرى وفدي، تحضيراً لتحمل المسؤولية عن رئاسة المؤتمر، في الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٨، ما يفوق ٦٠ مشاوراً ثنائية مع الجدول الأعضاء. ومنذئذ، أجرى وفدي ٢٣ مشاوراً ثنائية إضافية مع الدول الأعضاء. كما أن وفودا من الدول الأعضاء والدول المراقبة أجرت مناقشات عديدة في إطار ثنائية أو متعددة الأطراف مختلفة. أعتقد أن تشاورنا في المؤتمر والعمل الذي قمنا به إلى حد الآن كانوا عوناً لنا على الحفاظ على الروح البناءة والتعاونية ويسراً زيادة استكشاف الخيارات التي قد تكون متاحة

لنا من الناحيتين التنظيمية والموضوعية. وهذا العام، أرجو أن تلك الأنشطة المتواضعة التي اضطلعنا بها جميعاً لن تبقى المؤتمر في "حالة الانطلاق" فحسب بل إنها أيضاً تقرّبه من "حالة التجهّز" لتغيير كبير لعله يحدث في مرحلة لاحقة.

إنني أوافق تماماً على الاستياء من عدم التقدم في عمل المؤتمر على مر السنين وأشاطر الرأي المعلن عنه بقوة والقاتل بأنه ينبغي للمؤتمر أن يشتغل كهيئة تفاوضية. إننا نأمل جميعاً بأن الخطاب الجازم بشأن الترويج للسياسات المبنية على أمن كافة الدول، ولا سيما بواسطة الوسائل السلمية وتعددية الأطراف، سيتحول إلى ظروف أكثر ملاءمة لترع السلاح، ومن هنا لـ "مؤتمر يعني بترع السلاح".

وأود أن أعتنم هذه الفرصة للتعبير عن امتناني العميق للدعم القيم الذي قدمه لنا جميع المندوبين الموقرين لوفدي والمساعدة المهنية التي أمدتني بها الأمانة، وعلى رأسها السيد سيرغي أوردجونيكيدزه، الأمين العام للمؤتمر. وأتقدم بخالص الشكر لسفراء زمبابوي والجزائر والأرجنتين وأستراليا والنمسا الموقرين، الذين هم رؤساء المؤتمر لهذا العام، وسفراء سلوفاكيا وبيلاروس والصين الموقرين، الذين هم منسقون إقليميون، وسفراء شيلي وإيطاليا وكندا والسنغال وبلغاريا وسري لانكا والبلد الشقيق إندونيسيا العضو معنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) الموقرين، الذي هم منسقون لمناقشة المواضيع المحورية، على تعاونهم الفعال. وكم قيل لي أن السفراء والدبلوماسيين، في دبلوماسية العالم المتعددة الأطراف، ينظر إليهم دائماً بكثير من التبجيل لما يتحلون به من تفانٍ ودراية، وعلى أن أقول إنني أوافق تماماً على هذه النظرة. أو من أن المجتمع الدولي محظوظ بهذه الحقيقة الجميلة، لما لعمل مؤتمر نزع السلاح من أهمية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. وأود أيضاً أن أشكر جميع موظفي قاعة المؤتمرات والتراجم على مساعدتهم الكريمة.

وكما قلنا في الجلسة العام الافتتاحية، فإن فييت نام تحمل مهمة ترأس المؤتمر على محمل الجدّية، وإن الوفد الفيتنامي سوف يحاول العمل بروح بناءة وتعاونية ومنفتحة. ويود وفدنا أن ينتهز هذه الفرصة لكي يكرر التزامه بهذه الروح.

لقد كانت مأموريّتي في جنيف قصيرة، لكنها مجزية لي من عدة نواحٍ. فقد أتاحت لي الفرصة للتعلّم ولكي أترعرع مهنياً وأكسب صداقات جديدة. وإنني، وأنا أتابع عمل المؤتمر من بعيد، من هانوي، سأفكر فيكم كثيراً. أتمنى لكم الصحة والعافية وكل السداد والتوفيق في جميع مساعيكم. وإنني أتطلع حقاً إلى رأيكم من جديد وأشكركم على كرم عنايتكم ودعمكم.

وكما تعلمون، فإن سفير زمبابوي الموقر، السيد شيتساكا شيبازيوا، هو الذي سيتولى، ابتداء من الأسبوع القادم، رئاسة المؤتمر خلال الفترة الثانية من دورة عام ٢٠٠٩ السنوية. إنني مقتنع بأنه بمهارته الدبلوماسية وحنكته سيرشد المؤتمر في عمله.

وفيما يتعلق بأنشطة الأسبوع المقبل تحت رئاسة زمبابوي، أود أن أعلن الآتي: كل الاجتماعات التي تعقد عادة في قاعة المجلس، بما فيها اجتماعات المجموعات الإقليمية والمشاورات الرئاسية، ستعقد في الغرفة السابعة، الواقعة على الطابق الثالث. وفي ١٧ شباط/فبراير، فإن السيد بارت إيدي، نائب وزير دفاع النرويج، سيخاطب المؤتمر في الساعة ١٠/٠٠ صباحا بالضبط. لذا، ستعقد جلسة عامة رسمية لهذا السبب. وأود أن أعلمكم أيضا أن المناقشة غير الرسمية ليوم ١٧ شباط/فبراير بشأن البند ٦ من جدول الأعمال، بتوجيه من السفير جاياتيليكّا، سيحدد موعد آخر لها لأسباب شخصية غير متوقعة أخبرني بها السفير جاياتيليكّا للتوّ، وأرجو من الرئيس المقبل للمؤتمر أن يتفضل بمشاوره السفير جاياتيليكّا والأمانة لتحديد موعد جديد لتلك التظاهرة.

بهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وكما أعلن، ستعقد الجلسة العامة العلنية غير الرسمية القادمة يوم الثلاثاء، ١٧ شباط/فبراير، في الساعة ١٠/٠٠ صباحا، في الغرفة السابعة.

أشكركم مرة أخرى على كرم عنايتكم ودعمكم.

رُفعت الساعة الساعة ١١/٥٠